Distr.: General
4 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الخامسة عشرة

بربادوس (مؤتمر افتراضي)
3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ 77 والصين بمناسبة الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد

من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع

نحن، وزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، وقد اجتمعنا افتراضياً في بريدجتاون، بربادوس، بمناسبة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر)، وسط ظرف استثنائي، حيث لا يزال العالم يواجه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية، التي زادت حدتها نتيجة التحديات المتزايدة أمام تعددية الأطراف،

ونعرب عن تقديرنا وامتناننا لحكومة بربادوس وشعبها لاستضافة اجتماعنا الافتراضي، وللدعم الثابت المقدم للمنظمة من أجل إنجاح هذا الاجتماع الوزاري،

ونرحب بتعيين السيدة ريبيكا غرينسبان من كوستاريكا في منصب الأمينة العامة للأونكتاد، ونؤكد لها دعم مجموعة الـ 77 والصين لجهودها الرامية إلى بناء أونكتاد أقوى، متطلعين إلى زيادة تعزيز الروابط بين الأونكتاد ومجموعة الـ 77 والصين،

ونسلم بالدور المحوري للأمم المتحدة في النظام الدولي، وتحديداً في ميدان التنمية وصون السلام والأمن الدوليْن واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وفقاً للقرار 128/41 الصادر في 4 كانون الأول/ديسمبر 1986،

ونذكّر بدور الأونكتاد بوصفه جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة،

ونؤكد من جديد دعمنا لنتائج المؤتمرات الوزارية السابقة للأونكتاد، وعلى وجه الخصوص مافيكيانو نيروبي لعام 2016، وولاية الدوحة لعام 2012، واتفاق أكرا لعام 2008،

ونعيد كذلك تأكيد الإعلانات السابقة لمجموعة الـ 77 والصين، وعلى وجه الخصوص الإعلان المنبثق عن اجتماعنا الوزاري الذي عُقد في نيروبي على هامش الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة

الرجاء إعادة الاستعمال

للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشـــر) في تموز/يوليه 2016 والإعلان الوزاري الذي اعتمده الاجتماع السنوي الرابع والأربعون لوزراء خارجية مجموعة الـ 77 في تشرين الثاني/نوفمبر 2020،

ونؤكد أيضاً من جديد أن الالتزامات الحالية للمجتمع الدولي لا تزال ذات صلة ويجب التمسك بها، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، وبرنامج عمل أقل البلدان نمواً للعقد 2011–2020 (برنامج عمل اسطنبول)، وأي اتفاق خلف ذي صلة يُتوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، والوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها، وإطار ســـنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، وبرنامج عمل فيينا لصـــالح البلدان النامية غير الســـاحلية للعقد 2014–2024، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، واتفاق باريس، وبروتوكول كيوتو بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ، والدورات الســـابقة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك الدورة الســـادســـة والعشـــرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ، والدورة الخامســـة عشـــرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وإعلان الدوحة بشـــأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصـــلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة،

ونعرب عن التزامنا الراسخ بنظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد وشفاف وغير تمييزي ومفتوح وشامل للجميع على النحو المجسد في منظمة التجارة العالمية،

ونؤكد على أنه قد أُنجز الكثير منذ سنة ميلاد الأونكتاد ومجموعة الـ 77، ولا سيما نحو تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ومع ذلك، فإن أوجه عدم المساواة والضعف لا تزال تكدّر عيش جزء كبير من البشرية، مما يجعل مساهمة الأونكتاد أكثر أهمية من أي وقت مضى،

ونؤكد من جديد أن هذه ليســـت المرة الأولى التي تدعو فيها مجموعتنا إلى اتخاذ إجراءات متضـــافرة لمواجهة التهديدات الوجودية التي تحدق بالبشـــرية. ومع ذلك، فإن جائحة كوفيد–19، وعدم المســـاواة في الحصـــول على اللقاحات، واتباع النهج الانفرادي، والاحتلال الأجنبي، والكوارث الطبيعية الأخيرة، والحوادث البحرية والصـــناعية، ونزوح الأشـــخاص، وضـــعف القدرات الإنتاجية، وتعثر التحول الهيكلي، وبطء وتيرة تنويع الاقتصـــادات، وانعدام الأمن الغذائي، كلها ظواهر تؤكد العواقب الحقيقية للتقاعس عن العمل،

لذا، ففي هذا الصدد:

1– نؤكد من جديد أننا عملنا جاهدين، في نيروبي، من أجل الانتقال من القرارات إلى العمل. ويتضـــح جلياً أن العالم الذي نعيش فيه اليوم يملي علينا أن نفعل ما هو أفضـــل وأن ننتقل من الإجراءات إلى النتائج الملموسة.

2– نذكّر بأن التحديات الإنمائية الأساسية المطروحة منذ الأونكتاد الرابع عشر لا تزال قائمة، وأنها تفاقمت من جراء جائحة كوفيد–19. وتشمل هذه التحديات، على سبيل الذكر لا الحصر، عدم المساواة، والضـــعف، وآثار تغير المناخ، والتدابير القســـرية الانفرادية، وفقدان التنوع البيولوجي، والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، وأزمة الديون المتصاعدة، وانعدام القدرة التنافسية، والاعتماد على السلع الأساسية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وقاعدة الإنتاج الأقل تنوعاً، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص الخدمات الأساسية والبنية التحتية، والتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تكمن وراء حدوثها، والأزمات الصـــحية التي تؤثر على التجارة، وهي جميعاً تعوق تنمية الدول والأفراد وســـبل عيشهم، وتنتهك حقهم في التنمية.

3- نسلم بأن جائحة "كوفيد-19" قدحت زناد أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية تتسبب في دمار المجتمعات وتعكس مسار المكاسب الحيوية التي تحققت فيما يتعلق بالتنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في عدة مجالات وكشفت عن مواطن الضعف الاستراتيجية للبلدان النامية التي تأثرت بالجائحة بشكل غير متناسب. وفوق كل شيء، أثرت الجائحة إلى حد بعيد على حياة الناس العاديين وسبل عيشهم، ولا سيما الفقراء والفئات الأضعف، الذين يكافحون لكسب العيش في عالم شديد التفاوت. ونلاحظ بقلق الوتيرة غير المتكافئة لإطلاق عملية التلقيح ضد كوفيد-19، وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد الحاجة إلى توفير اللقاحات بسرعة وفعالية وبأسعار معقولة ومنصفة للجميع، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك المساعي الجارية في منظمة التجارة العالمية للنظر في التخلي مؤقتاً عن بعض أحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للوقاية من مرض كوفيد-19 واحتوائه وعلاجه، والمقترحات الأخرى المتعلقة باستجابة منظمة التجارة العالمية لجائحة كوفيد-19.

4- نعرب عن تطلعنا إلى أن يوفر عهد بريدجتاون إطاراً للانتقال من الإجراءات إلى النتائج الملموسة في التصدي لهذه التحديات. ويوفر العهد الذي نسعى إلى إبرامه منهاج عمل لتحفيز التغييرات اللازمة، بما في ذلك في النظام المتعدد الأطراف. وبالنسبة لمجموعة الـ 77 والصين، يعني ذلك إعادة الأونكتاد إلى مكانه الصحيح بوصفه منتدى الأمم المتحدة لبناء توافق ذي مغزى في الآراء واتخاذ قرارات بشأن القضايا الرئيسية المترابطة المتعلقة بالتجارة والتنمية والقضايا التي تؤثر على التنمية.

5- نشدد على أن ضرورة إجراء هذه التحولات تزداد إلحاحاً ونحن نستعد للاحتفاء بالذكرى السنوية الستين المشتركة لمجموعة الـ 77 والأونكتاد في عام 2024. وسيشكل ذلك الحدث، في أعقاب جائحة كوفيد-19، انعكاساً حقيقياً للمكانة الهامة التي ما فتئ يتبوؤها الأونكتاد ومجموعة الـ 77 والصين. لذا، نحن نطمح أن تؤتي جهودنا هنا في اجتماعنا الافتراضي في بربادوس ثمارَها بحلول تاريخ الحدث المذكور، بوسائل منها تنشيط الأونكتاد كجزء من النظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقاً، وتعزيز وضمان المشاركة المجدية للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي، بما في ذلك في صنع القرارات الاقتصادية. نظراً لأننا نستعد للاحتفاء بالذكرى السنوية الستين المشتركة لمجموعة الـ 77 والأونكتاد في عام 2024. وسيشكل ذلك الحدث، في أعقاب جائحة كوفيد-19، انعكاساً حقيقياً للمكانة الهامة التي ما فتئ يتبوؤها الأونكتاد ومجموعة الـ 77 والصين. لذا، نحن نطمح أن تؤتي جهودنا هنا في اجتماعنا الافتراضي في بربادوس ثمارَها بحلول تاريخ الحدث المذكور، بوسائل منها تنشيط الأونكتاد كجزء من النظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقاً، وتعزيز وضمان المشاركة المجدية للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي، بما في ذلك في صنع القرارات الاقتصادية.

6- نشدد على الأهمية التاريخية لمهمتنا، التي تأتي في هذه اللحظة التاريخية. وبحلول الذكرى السنوية المشتركة، لن تبقى سوى ست سنوات قبل التاريخ المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يسهم عملنا الطموح في صياغة وثيقة تخلف خطة التنمية المستدامة. وينبغي أن تسهم جهودنا لبناء توافق في الآراء في الأونكتاد في تحديد مستقبل خطة التنمية على الصعيد العالمي نفسها. والتحدي والفرصة المطروحان واضحان: ينبغي أن يستهدف عملنا في السنوات القليلة القادمة تحسينَ خطة التنمية على الصعيد العالمي، بما في ذلك التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

7- نكرر دعوتنا إلى تعزيز بناء توافق في الآراء داخل الأونكتاد بشأن القضايا التجارية والإنمائية الرئيسية. فقد أفرزت النتائج التي تمخضت عنها مناقشات الأونكتاد دروساً هامة بشأن أنواع القضايا التي يمكن استكشافها بعمق من خلال المناقشات الحكومية الدولية. وقد ولّدت هذه الأنشطة أيضاً أفكاراً مفيدة

يمكن تطبيقها في الأونكتاد وبحثها في أماكن أخرى. ومع ذلك، فإن القيود المفروضة على الركن التفاوضي في عمل الأونكتاد لم تسمح للدول الأعضاء بتحقيق الإمكانات الكاملة لهذه الأفكار.

8- نشدد على ضرورة ألا نكتفي ببناء توافق في الآراء فحسب، وأن نعمل أيضاً على إنجاز عرض وصفي عن القضايا الإنمائية التي تؤثر على التجارة العالمية والاقتصاد العالمي. ولذلك، فإننا نتطلع إلى مواصلة تعزيز الوظيفة التفاوضية المنوطة بالآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، ولا سيما مجلس التجارة والتنمية، كما نتطلع إلى أن تسهم هذه النتائج إسهاماً مفيداً ومباشراً في عمل الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في مجال التنمية.

9- نشدد كذلك على الأهمية التي يتسم بها ركن البحث والتحليل وركن التعاون التقني؛ وهما ركنان ينبغي أيضاً تعزيزهما بغية تحقيق التوازن والتآزر بين جميع الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد.

10- نكرر تأكيد دعوتنا إلى التوصل إلى توافق عالمي جديد في الآراء بشأن تنشيط تعددية الأطراف، وتعزيز صوت البلدان النامية للتصدي بفعالية للتحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية العالمية المتفشية، وهو مطلب تمس الحاجة إلى تلبيته، كما تؤكد ذلك جائحة كوفيد-19، من خلال تسخير الإرادة الجماعية للبشرية من أجل التصدي بشكل حاسم للتحديات الإنمائية الطويلة الأمد، وكذلك التهديدات الوجودية التي تحدق بنا جميعاً. ويجب أن ينصب تفكيرنا على جعل إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية موجهة حقاً نحو التنمية، ولا سيما من خلال ضمان قدرة البلدان النامية على المشاركة بصورة مجدية في صنع القرارات التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها.

11- ويساورنا شديد القلق لأن التهديدات المحدقة بتعددية الأطراف، وعلى وجه الخصوص إعلان وتطبيق التدابير القسرية الانفرادية، بلغت مستوى خطيراً في ظل وجود دلائل واضحة على أزمة متعددة الأبعاد لا يمكن حلها إلا بتوافر الإرادة السياسية للدول الأعضاء ومن خلال العمل الدولي القوي والمنسق. وتتعارض هذه التدابير والتشريعات مع ميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول وتشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والقانون الدولي الإنساني، وقواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية. ولا يؤثر إصدار وتطبيق هذه التدابير تأثيراً سلبياً على اقتصادات البلدان النامية وجهودها الإنمائية فحسب، كما أنه لا يعيق سبل عيش ورفاه شعوب البلدان المستهدفة فقط، بل يقوض أيضاً جهود البلدان المعنية مباشرة وغيرها على امتداد سلسلة القيمة وداخل النظم المالية.

12- ندعو بإلحاح شديد إلى دعم تعددية الأطراف، وتجنب أي نوع من المواقف الأحادية الجانب والامتناع عنها، ولا سيما التدابير القسرية الانفرادية، ونرفض رفضاً قاطعاً فرض أي قوانين ولوائح تنظيمية تحدث آثاراً خارج إقليم الدولة وجميع الأشكال الأخرى من التدابير القسرية الانفرادية، الاقتصادية منها والمالية والتجارية، بما في ذلك الجزاءات الأحادية الجانب ضد البلدان النامية، ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للقضاء على استخدام هذه التدابير.

13- لذا، ندعو إلى تحديد ومعالجة الظروف ومواطن الضعف الفريدة من نوعها التي تعاني منها البلدان النامية إذا أردنا التصدي بفعالية لهذه التحديات وتحقيق المساواة والرخاء للجميع مع مراعاة أحد المبادئ الأساسية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030: "لن يتخلف أحد عن الركب". ونحن نهتدي في الواقع بالحاجة إلى تعزيز التعاون الإنمائي ودعم البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما من خلال تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

14- نذكّر بأن أفريقيا تواصل المشاركة على نحو غير متكافئ في التجارة الدولية، وتعاني من ضعف القدرات الإنتاجية والتحولات الهيكلية، وتحتاج إلى الدعم في تحقيق الأهداف المحددة في خطة عام 2030 وخطة عام 2063. وللبلدان النامية غير الساحلية احتياجات خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية والنقل العابر والتنمية، بالنظر لوضعها بلداناً لا تملك سواحل. وفي حين تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية عقبات لوجستية تجارية، فمن الضروري التصدي للتحديات الأخرى التي تعترضها، والتي ترتبط بخطر العجز عن سداد ديونها، وسرعة تأثرها بتغير المناخ، وصغر حجم اقتصاداتها. ولأقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان التي تستعد لأن تُرفَع من فئة أقل البلدان نمواً، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والسريعة التأثر بالصدمات والصغيرة، احتياجات ومشاكل خاصة بسبب صغر حجمها، وأوجه القصور في بنيتها التحتية، وعدم تنويع منتجاتها، وانعدام وفورات الحجم لديها. فهذه البلدان بحاجة إلى الدعم من أجل الحفاظ على نمو اقتصادي مستديم، وجذب الاستثمار الإنتاجي، والنهوض بطاقتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية. ونشير كذلك إلى أن البلدان المتوسطة الدخل تعاني من مواطن ضعف متزايدة بسبب زيادة الانفتاح الاقتصادي والمالي، وهي بذلك تعرّض نفسها لتدفقات عالمية من السلع والأموال دون ضمانات مناسبة، ومن ثم فهي معرضة لخطر التأثر بالأزمات العالمية أكثر من غيرها، بينما لا تزال تعاني من الفقر وعدم المساواة وارتفاع معدلات البطالة، وتواجه خطر الوقوع في فخ الدخل المتوسط وبطء وتيرة التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.

15- ندعو إلى مواصلة النظر في التدابير الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك عن طريق التخلي عن الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن المقترحات الأخرى المتعلقة بكيفية التصدي للجائحة من خلال بناء القدرة على الصمود الاقتصادي، وتعزيز التحول الهيكلي المستدام والشامل للجميع، وإيجاد الحيز اللازم للتدخل في مجال السياسة المالية، مما يسمح للدول بالحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي لجذب الاستثمار الخاص وضمان استدامته، وزيادة الاستثمار العام، وتأمين الاستدامة المالية. ولن تنتهي الجائحة إلا بعد زوالها في كل مكان، وهذا يستلزم انتعاشاً اقتصادياً شاملاً يقلل من أوجه عدم المساواة. لذا، نؤكد الحاجة الملحة إلى أن تتاح للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً فرصة متساوية للحصول على اللقاحات والعلاجات دون عوائق وفي الوقت المناسب، وندعو في هذا الصدد إلى زيادة إنتاج وتوزيع اللقاحات والعلاجات كيما يتسنى في أقرب وقت ممكن ضمان تعافي الجميع من الجائحة على قدم المساواة وبشكل مستدام.

16- نلاحظ بقلق بالغ أن أزمة كوفيد-19 تسببت في انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 35 في المائة إلى تريليون دولار في عام 2020. وفي ضوء هذا الانخفاض، انهارت تدفقات الاستثمار إلى القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في بعض البلدان النامية، بحيث أُلغي التقدم الذي أُحرز منذ عام 2015. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أنه على الرغم من زيادة التمويل العالمي المستدام بنسبة 80 في المائة عن عام 2019 ليصل إلى ما يناهز 3,2 تريليون دولار في عام 2020، فإن معظم هذا التمويل يتركز ويُنفَق في البلدان المتقدمة.

17- لذا، ندعو جميع البلدان وأصحاب المصلحة إلى بذل جهود على الصعيد العالمي للمشاركة في إجراءات تفضي إلى التحول لتعزيز الاستثمارات وتمويل التنمية من أجل بناء القدرة الإنتاجية في اقتصاداتنا وتحقيق التعافي المستدام من الجائحة وإزالة جميع العقبات في هذا الصدد. وندعو أمانة الأونكتاد إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة الاستثمار بأكملها لتعبئة وتوجيه الاستثمار وزيادة أثره الإنمائي، بما في ذلك من خلال منتدى الاستثمار العالمي والأحداث السنوية التي تُعقد على هامش المنتدى بشأن التمويل والاستثمار المستداميْن، فضلاً عن مواصلة عملها على تحديث اتفاقات الاستثمار. ونشدد على أهمية زيادة الوعي وبناء القدرات لدعم البلدان النامية في اجتذاب

الاستثمارات التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، وتدعم نقل التكنولوجيا، وتحفز خلق فرص العمل والنمو والتنمية الشاملين.

18- نشدد على الصلة بين التجارة والسياسات الصحية. فالبلدان النامية تواجه تحديات صحية، بما في ذلك الأمراض المزمنة السارية وغير السارية، وكوفيد-19، التي يمكن أن تعوق الجهود الرامية إلى خلق الثروة، وتعزيز الإنتاجية، ويمكن أن تزيد من أوجه عدم المساواة والإجحاف في المجالين الاجتماعي والاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها، مما يجعل لحاق أفقر البلدان وأشدها ضعفاً بالركب أبعد منالاً.

19- نسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التجارة يسهم إلى حد بعيد في الانتعاش والتنمية المستدامة بعد الجائحة، وفي هذا الصدد نؤكد من جديد تصميمنا على تعزيز التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب بناءً على الأطر التعاونية الحكومية الدولية القائمة، بما يتفق مع وثيقة بوينس آيرس الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

20- نشدد كذلك على أن التجارة الدولية هي المفتاح لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الشاملين للجميع، فضلاً عن القضاء على الفقر. وفي هذا السياق، تتجلى الأهمية الحاسمة لمبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية في تسخير المنفعة الإنمائية للتجارة الدولية. ولكي تكون التجارة أداة حقيقية للنمو والتنمية، يجب أن يظل النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تجسده منظمة التجارة العالمية، منفتحاً وشفافاً وشاملاً للجميع وغير تمييزي وقائماً على القواعد، مع وجود آلية فعالة لمعالجة مختلف مستويات التنمية.

21- ندعو أيضاً إلى تقديم الدعم في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة، بما في ذلك اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، إلى جانب وضع وتنفيذ الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة التي تخفض تكاليف المعاملات التجارية وفقاً للأولويات الإنمائية الوطنية.

22- نكرر تأكيد الدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه الرقمنة في الاقتصاد العالمي. غير أن التغيرات التكنولوجية السريعة تطرح تحديات اجتماعية واقتصادية هائلة أمام البلدان النامية بسبب الفجوة القائمة أصلاً بينها وبين البلدان المتقدمة في عملية الرقمنة. فالبلدان النامية تواجه تحديات كبيرة في المشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي السريع النمو. ولذلك، ندعو إلى بذل جهود لتضييق الثغرة التكنولوجية وسد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، من منطلق الحرص على تنفيذ المبدأ الوارد في خطة عام 2030 والمتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب، من خلال نشر البنى التحتية للنطاق العريض والخدمات ذات الصلة، على أن تكون هذه البنى التحتية والخدمات متاحة وفي المتناول وميسورة التكلفة، وهو أمر ملح بصفة خاصة بالنظر إلى تسارع عملية الرقمنة الناجم عن جائحة كوفيد-19. وينبغي ألا يعزز التحول الرقمي مسار العمل الاقتصادي الذي ساهم في إدامة أوجه عدم المساواة وسمح بخلق الفجوة بين البلدان النامية والدول المتقدمة النمو في الماضي. ويجب تنسيق واعتماد سياسات عامة تعاونية تتسم بالمرونة من أجل تصحيح التفاوت في القدرات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والتصدي لمستويات التركز العالية للصناعة الرقمية. زد على ذلك أن البلدان النامية تحتاج إلى حيز للتدخل في مجال السياسة العامة لتعزيز التصنيع الرقمي.

23- نؤكد من جديد أن تطوير التكنولوجيا ونقلها من الأولويات الأساسية للبلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030. وينبغي إعطاء الأولوية للتعجيل بنقل التكنولوجيا بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط ميسرة وتفضيلية.

24- نؤكد مجدداً أن نموذج التنمية القائم على السلع الأساسية، والذي يتسم بمحدودية القيمة المضافة وتنوع المنتجات، لم يمكّن البلدان من تطوير قدراتها الإنتاجية الوطنية لتحقيق التحول الهيكلي والتنويع

الاقتصـــادي بنجاح. وفي هذا الصـــدد، ينبغي أيضـــاً مراعاة النُّهج الإنمائية المحلية التي تركز على الخصوصيات المحلية وبناء القدرة على الصمود فيما بين البلدان والمناطق.

25- نؤكد من جديد على الأهمية الحيوية لضـــمان الأمن الغذائي كشـــرط ضـــروري لتحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، ولا ســـيما الهدف 2، من خلال التصـــدي لمختلف التحديات المرتبطة به، مثل تغير المناخ والبيئة. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية المســـتوردة الصـــافية للأغذية للتصدي لهذا التحدي الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19 وارتفاع أسعار الأغذية في العالم. ونسلط الضوء أيضاً على أهمية تقديم الدعم اللازم لتمكين النساء والشباب وصغار المزارعين في الأرياف، والأسر العاملة في الزراعة، ومربي الماشية، والصيادين، والعاملين في قطاع الصيد بوصفهم فاعلين أساسيين في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحقيق الأمن الغذائي.

26- ندعو إلى التخلي عن نموذج النمو القائم على الســـلع الأســـاســـية من خلال إعطاء الأولوية للسياسات والاستراتيجيات المحلية التي تعزز القدرات الإنتاجية، فضلاً عن إعادة توجيه تمويل التنمية مع التركيز بنفس القدر على مختلف القطاعات الإنتاجية للاقتصاد.

27- ندعو كذلك إلى النهوض بقطاع الصـــناعات الثقافية والإبداعية بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، كبديل لإيجاد خيار قوي ومعاصـر للانتعاش الاقتصـادي في مرحلة ما بعد الجائحة. وقد ثبت أن التقاء التنوع الثقافي والصـــناعات الإبداعية بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية قد ســـمح بتحقق نمو كبير خلال الجائحة، حيث يمكن للعاملين في المجالين الإبداعي والثقافي عرض أعمالهم واســـتكشـــافها دون حواجز، وذلك فضلاً عن تعزيز الشمولية والتكافؤ والمساواة.

28- نكرر تأكيد أهمية تعزيز القدرات على تسخير إمكانات السياحة التي قد تسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصـــادي الشـــامل للجميع وتدعم انتعاش المجتمعات في مواجهة التحدي غير المســـبوق لجائحة كوفيد-19 وتساهم في إنجاز خطة عام 2030.

29- نشـــدد على أهمية تحقيق النمو الاقتصـــادي والتنمية المســـتدامة. وســـيتطلب ذلك تزويد البلدان النامية بوســـائل التنفيذ، بما في ذلك الحصـــول على التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات. وفي هذا الصـــدد، ينبغي أن تدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية المضطلع بها لصالح البلدان النامية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار الجهودَ الرامية إلى التحرك نحو أنماط إنتاج واســـتهلاك أكثر اســـتدامة بزيادة القدرة والتنافسية في جميع مراحل سلسلة القيمة ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

30- نسلم بالدور الهام الذي تؤديه الشركات الصغرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المساعدة على الحد من الفقر، وخلق الثروة، ودعم النمو الاقتصـادي المستدام. وندعو إلى إيجاد حلول تعالج القيود النظمية التي تعوق نمو وتنمية الشـركات الصـغرى والمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، وتلبي احتياجاتها الإنمائية الخاصة.

31- نؤكد من جديد أن فقدان إمكانية الاســـتفادة من طائفة من تدابير الدعم الدولي، بما في ذلك بعض الأشكال الهامة من المعاملة الخاصة والتفاضلية والإعفاءات المتصلة بالتجارة بعد رفع البلد من فئة أقل البلدان نمواً، يطرح تحديات خطيرة أمام البلدان التي رُفعت حديثاً. ولذلك، من الضـــروري أن تســـتمر تدابير الدعم الدولي لفترة طويلة بعد رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، لضمان انتقالها السلس.

32- ندعو المجتمع الدولي إلى تصميم وتنفيذ جيل جديد من تدابير الدعم الدولي بما يسهم في توسيع وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية والتعجيل بتحولها الاقتصـــادي الهيكلي. وينبغي تكييف الجيل الجديد من تدابير الدعم الدولي، المحددة بدعم من الأونكتاد، مع واقع البلدان النامية، ولا سيما الاقتصادات الصـــغيرة والضـــعيفة وأقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان التي رُفعت من القائمة. وينبغي أن تشـــمل تدابير

الدعم الدولي الجديدة هذه، في جملة أمور، الآثار المتبقية للأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتفاقم تغير المناخ، والرقمنة المتسارعة للاقتصاد العالمي. وينبغي أن تراعي تدابير الدعم الدولي الحاجة إلى تحقيق الاتساق والتآزر في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.

33- نكرر تأكيد أهمية الاستفادة من السياسات التجارية والاستثمارية بوصفها أدوات ممكنة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق ضمان حصول البلدان النامية في الوقت المناسب وعلى نحو منصف على المهارات والتكنولوجيات الخفيضة الكربون بأسعار معقولة. ونلاحظ، مع ذلك، أن الحمائية والتدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية أو أي تدابير أخرى ذات طابع عقابي أو قسري لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة على نحو كامل، وبخاصة في البلدان النامية.

34- نلاحظ بقلق أن الملايين من الأشخاص ما زالوا يرحَّلون قسراً كل عام بسبب الصراعات الطويلة الأمد والحديثة العهد، مما يخلق تحدياً عالمياً ملحاً بالنسبة للنازحين وأمام اقتصادات البلدان النامية التي تستضيف هذه المجموعات. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، تستضيف البلدان النامية 86 في المائة من مجموع اللاجئين في العالم؛ وهو ما يعرّض هذه البلدان للأثر الاجتماعي والاقتصادي المدمر لهذه الأزمة، مما يعوق قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

35- نكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء احتلال الأرض الفلسطينية الطويل الأمد الذي يحرم الشعب الفلسطيني من تطوير موارده الطبيعية المتاحة (مثل المياه والنفط والغاز الطبيعي). وهذا يكلف الشعب الفلسطيني مليارات الدولارات من الإمكانات الاقتصادية غير المحققة. وعلاوة على ذلك، فإن الخسائر الاقتصادية التي يسببها الاحتلال وتسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى الخزانة الإسرائيلية تحمِّل الشعب الفلسطيني تكاليف باهظة يقدّرها الأونكتاد بما يفوق بكثير 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. ثم إن التكاليف الاقتصادية للاحتلال وعدم قدرة الشعب الفلسطيني، الخاضع للاحتلال، على الاستفادة من ثروته من النفط والغاز الطبيعي، من بين موارد أخرى، هي عوامل تجعل من الصعب للغاية على الحكومة الفلسطينية أن تحرز تقدماً ملموساً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى المجتمع الدولي أن يفي بالالتزام بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

36- نشدد على أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. ويمثل اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إنجازاً رئيسياً في إطار هذا الجهد العالمي من أجل التصدي لتغير المناخ. ومن الضروري ضمان تحقيق تقدم متوازن نحو التنفيذ الكامل للأركان الثلاثة لاتفاق باريس – التخفيف، والتكيف ووسائل دعم التنفيذ للبلدان النامية – وكذلك بشأن الجوانب الحاسمة الأخرى بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مثل التدابير المتعلقة بالخسائر والأضرار والاستجابة. ونشدد على ضرورة رفع مستوى الطموح وعلى أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في تعزيز العمل العالمي القائم على الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها حسب الظروف الوطنية. ويتسم مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، والقدرات التي يملكها كل بلد بأهمية بالغة بالنسبة لمسار التخفيف والتكيف هذا. ولا غنى عن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز التنمية المستدامة وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ لتحقيق العديد من الغايات المشمولة في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 13.

37- نعرب عن قلقنا إزاء الضغوط المتزايدة التي تواجه النظام الإيكولوجي العالمي، وما نتج عنها من ضرر بيئي بمستويات لم يسبق لها مثيل. ومما لا شك فيه أن أكبر ضرر سيلحق بالبلدان النامية التي تسهم بأقل قدر في انبعاثات غازات الدفيئة. وسيلاحَظ ذلك ليس فقط من خلال ارتفاع درجة الحرارة، ولكن أيضاً من خلال تواتر الظواهر الجوية القصوى وشدتها وارتفاع مستويات سطح البحر، من بين أمور

أخرى. وفي هذا السياق، ونظراً لأهمية كفالة استدامة الموارد البحرية، نشدد على الحاجة الملحة إلى الانتهاء من المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية بشأن حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك لتي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك. ونحث على أن تراعي تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ التي تنفذها البلدان المتقدمة النمو، مواطنَ الضعف التي تعاني منها البلدان النامية ومصالحها الوطنية وأولوياتها، وألا تؤدي إلى اتخاذ تدابير مرهقة سيكون لها أثر سلبي على صادرات البلدان النامية.

38- نكرر تأكيد الدور الهام الذي يؤديه الأونكتاد في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي ينبغي أن تكون عالمية وخالية من التمييز، وأثناء هذه العملية وبعدها.

39- نكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء ما ينجم عن ذلك من أثر على التنمية الشاملة والمستدامة في جميع البلدان النامية. فالموقع الجغرافي، والاعتماد الكبير على الزراعة، وانعدام تنويع المنتجات، والاعتماد القوي على خدمات النظم الإيكولوجية، والأرصدة المرتفعة القائمة من الديون، والنمو السريع، وتركّز السكان، والنظم الصحية السيئة نسبياً، كلها عوامل تجعل البلدان النامية أكثر عرضة لأي آثار تنشأ عن تغير المناخ أو تتفاقم بسببه. زد على ذلك أن البلدان النامية هي عموماً أقل قدرة على التكيف بسبب عدم كفاية البنى الأساسية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل لتعزيز العمل المناخي، وضعف دخل الأسر المعيشية ومدخراتها، ومحدودية الخدمات العامة الداعمة. وفي الوقت نفسه، فإن أول وأكثر من يعاني من هذه الآثار هم أفقر شرائح السكان في البلدان النامية، الذين يواجه بعضهم تهديدات وجودية، كما هو الحال في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

40- نسلم أيضاً بالحاجة إلى إعادة النظر في الخيارات المفاهيمية والمنهجية والإحصائية المستخدمة في التحليل الأولي للاقتصادات الضعيفة هيكلياً والصغيرة والسريعة التأثر بالأزمات للتأكد مما إذا كان ينبغي إدراج أي بلدان جديدة في هذه الفئة، مع العلم أن النهج الذي يتبعه الأونكتاد في هذا المجال يرتكز على الهدف المتمثل في بناء القدرة على الصمود.

41- نذكر بأن تغير المناخ يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على استدامة الأراضي والمحيطات والموارد البحرية والمياه والنظم الإيكولوجية. وقد تحتاج البلدان التي تتأثر بصورة غير متناسبة بالظواهر الجوية القصوى والكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان وغيرها من المخاطر، مثل التصحر والعواصف الرملية والترابية وأزمة المياه، إلى المساعدة والحصول على التمويل المناسب لاعتماد سياسات وممارسات تساعدها على الاستفادة من عمليات الحفظ المستدام وتسخير الموارد البحرية والأرضية، مع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

42- نلاحظ بقلق أن الكوارث الطبيعية، التي يتفاقم الكثير منها بسبب تغير المناخ، والتي تزداد تواتراً وكثافة، فضلاً عن المخاطر الطبيعية أو الأنشطة البشرية، بما في ذلك الكوارث الصناعية والبحرية، تعوق إلى حد كبير التقدم نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتتأثر البلدان النامية بسرعة ودرجة أكبر عندما تقع كوارث طبيعية ومن صنع الإنسان؛ فحكوماتها تتحمل عبئاً كبيراً وتحتاج إلى إعادة تخصيص موارد الميزانية لتمويل جهود الاستجابة للكوارث والانتعاش. لذلك، ندعو إلى زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالات التكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز القدرة على الصمود.

43- نعيد كذلك تأكيد ضعف شبكات النقل البحري، التي تؤمن معظم التجارة الدولية، أمام الحوادث والأحداث ذات الصلة التي قد تولد خسائر كبيرة وأضراراً بيئية طويلة الأجل (مثل حوادث الانسكاب النفطي، وإطلاق المواد الكيميائية الخطرة). وتتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الساحلية بشكل خاص لمثل هذه الحوادث التي قد تكون لها عواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة طويلة الأمد. وندعو إلى دعم هذه البلدان النامية لبناء قدراتها وتنفيذ سياسات لمنع الحوادث البحرية والتصدي لعواقبها بفعالية.

44- نؤكد من جديد الصلة بين تمويل التنمية والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. ويشمل ذلك الفقر المدقع، الذي يمثل الهدف الرئيسي لخطة عام 2030 ومطلباً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

45- نلاحظ بقلق أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال موطناً لمعظم سكان العالم الذين يعيشون في فقر (62 في المائة من فقراء العالم، وفقاً لبيانات البنك الدولي) وأن أوجه عدم المساواة والفجوات لا تزال قائمة. فهذه البلدان لا تزال تواجه تحديات هائلة لتحقيق التنمية المستدامة. وثمة حاجة ملحة إلى تحديد السبل والوسائل التي تكفل مراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل بطريقة مصممة خصيصاً حسب ظروف البلد، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بالهدف المتمثل في التشجيع على الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان. وفي هذا السياق، يجب أن تحسن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعمها لمختلف السياقات القطرية، بما في ذلك الكيفية التي يمكن بها زيادة كفاءة وفعالية الدعم المقدم للبلدان المتوسطة الدخل وتحسين تركيز هذا الدعم وتنسيقه.

46- لذا، ندعو إلى أن يركز تمويل التنمية على تعبئة الموارد من خلال تقديم الدعم من البلدان المتقدمة وتوجيه الموارد إلى استراتيجيات القضاء على الفقر. ويجب مواءمة أي موارد ذات صلة بتمويل التنمية مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان، مع مراعاة اختلاف الواقع والسياق ومبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

47- نكرر الإعراب عن قلقنا من تراكم ديون البلدان النامية التي لا يمكن تحمل أعبائها، ولا سيما الديون الخارجية. فأعباء الديون يمكن تحملها عندما يؤدي الدين إلى زيادة كافية في الناتج الحقيقي، وفي حالة الديون السيادية، عندما يكون بوسع الحكومات استغلال تلك الزيادة بما يكفي لخدمة الدين. والمؤسف أن الحال لم يكن كذلك خلال العقد الماضي، مما أدى إلى ارتفاع خطر الإجهاد الناجم عن الديون وأثار مخاوف في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، ضمت منظمات دولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، صوتها إلى صوت الأونكتاد في التحذير من خطر التدهور المستمر في تركيبة ديون البلدان النامية التي تنحو نحو المزيد من الاقتراض الخاص والقصير الأجل غير المضمون. ويحدث هذا على الصعيد السيادي وعلى صعيد الشركات والمستهلكين على حد سواء. وفي هذا الصدد، لا تزال الدعوة التي وجهها الأونكتاد منذ أمد بعيد إلى تمتين وإصلاح الحوكمة النقدية والمالية الدولية تلقى صدى في عالم اليوم المتسم بعدم الاستقرار.

48- نكرر نداءنا العاجل إلى إصلاح البُنيان المالي الدولي لتحسين كفاءة النظام المالي العالمي، وتحسين القدرة على تحمل الديون، وتعزيز التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى مواصلة المناقشات بشأن إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، تمشياً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 304/68. وثمة حاجة أيضاً إلى تقصي سُبل تحييد آثار أزمة ديونٍ خارجية متوقعة على قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى إيجاد حل مؤقت يعالج أزمات الديون الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية، التي انخفضت احتياطياتها من النقد الأجنبي انخفاضاً هائلاً من جراء جائحة كوفيد-19 وما نجم عنها من خسارة في عائدات تصدير السلع والخدمات.

49- نذكِّر بأن منظومة الأمم المتحدة ما فتئت تؤدي دوراً قيادياً في المناقشات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية، وهي لا تزال تتبوأ مكانة تخولها القيام بذلك. وعمل الأونكتاد ضروري للغاية ويحظى بتقدير كبير في هذا الصدد. لذا، ندعو الأونكتاد إلى مواصلة الاضطلاع بدور رائد في دعم الجهود العالمية الرامية إلى إيجاد حل دائم لمشكلة مديونية البلدان النامية، بالتعاون مع الوكالات الدولية المعنية.

50- نشدد على أن تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات يتطلب توفير وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تنفيذها، وفقاً للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى المزيد من الدعم من البلدان المتقدمة، ولا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وبناء قدراتها وتوفير التمويل لها.

51- نؤكد من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية، نظراً لاختلافها عن التمويل المناخي، هي القناة الرئيسية للتعاون الدولي وستظل كذلك. ونلاحظ كذلك بقلق أن على الرغم من ارتفاع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام 2016، فإن هذا الارتفاع يعزى جزئياً إلى زيادة الأموال المخصصة للحالات الإنسانية وحالات الأزمات، وهو ما لا يتسق مع النهج المستدام الطويل الأجل لتمويل التنمية اللازم اتباعه لبلوغ غايات خطة عام 2030. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تتماشى المساعدة الإنمائية الرسمية مع مبادئ تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، والاتساق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة والنظم المعمول بها في البلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية وأولوياتها، وتنسيق الإجراءات المتخذة من جانب الجهات المانحة، وإدارة النتائج وتعزيز المساءلة المتبادلة من خلال إشراك المؤسسات المحلية المعنية إشراكاً كاملاً في تنفيذ البرامج والأنشطة الإنمائية.

52- نؤكد من جديد كذلك أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمراً حاسماً، إلى جانب الوفاء بالالتزامات القانونية والالتزامات الأخرى التي تنص على توفير تمويل مناخي جديد وإضافي وكاف وقابل للتنبؤ به للبلدان النامية. وينبغي أن يشمل هذا الدعم المزيد من التمويل القائم على أساس المنح، لأننا نلاحظ أن التوجه المقلق نحو ربط الحصول على قروض بشروط متزايدة باستمرار وباشتراطات التمويل المشترك يستبعد العديد من البلدان النامية أو يفاقم أزمة الديون. فالتمويل المناخي يختلف عن المساعدة الإنمائية الرسمية وينبغي أن يكون في شكل تبرعات جديدة وإضافية واسعة النطاق وقائمة على أساس المنح من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

53- لذا، ندعو البلدان المتقدمة إلى إعادة تأكيد التزامها ببلوغ الهدف المحدد في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للبلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و0,20 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا. وينبغي للبلدان المتقدمة أيضاً أن تفي بالتزامها بأن تعبئ مجتمعةً 100 مليار دولار سنوياً لتمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ حتى عام 2025.

54- نؤكد من جديد أن البلدان النامية تعتريها أوجه ضعف تحد من قدرتها على التعامل بفعالية مع الصدمات الخارجية، مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية والديون التي ارتفعت إلى مستويات قياسية والجوائح العالمية. فاستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي/الدخل القومي الإجمالي وحده لتحديد الأهلية للحصول على التمويل الميسر لن يكفل تمكين البلدان الضعيفة، حتى البلدان التي تتسم بارتفاع متوسط دخل الفرد فيها نسبياً، من الحصول على الموارد التي تحتاج إليها للتعافي من هذه الصدمات وبناء قدرتها على الصمود أمامها. وثمة حاجة إلى مواصلة العمل على مؤشرات الضعف من أجل بناء قدرة البلدان الضعيفة على الصمود.

55- نؤكد من جديد كذلك أن الإيرادات الضريبية لا تزال من أهم الوسائل التي يمكن أن تستخدمها البلدان النامية لتعبئة الموارد اللازمة، إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية، لبلوغ الغايات الطموحة المحددة في خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستؤدي النظم الضريبية الفعالة دوراً حاسماً في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك الحد من فرص تجنب دفع الضرائب ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وكبح جماحها، إلى جانب الأنشطة التي تقوم عليها هذه التدفقات، مثل التهرب الضريبي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والفساد والاختلاس والاحتيال. فهذه مشكلة عالمية تتطلب مزيداً من التعاون المتعدد الأطراف.

56- نسلم بأن التدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تقوم عليها هذه التدفقات غير المشروعة تشكل تحدياً كبيراً للبلدان النامية. فهذه التدفقات تحرم البلدان النامية من الإيرادات اللازمة لتنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والهشاشة وعدم المساواة. ونحن نحيط علماً بالتوصيات الصادرة عن الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، والداعية إلى التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. ومن ثم، نحثُّ المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية، بما فيها الأونكتاد، على تعزيز الدعم لما تبذله البلدان النامية من جهود في سبيل تنمية القدرات وتعزيزها في مختلف المجالات، بما في ذلك قدرات سلطاتها الضريبية الوطنية والمؤسسات القانونية والتنظيمية والشركات والمؤسسات المالية، ولتوعية عامة الجمهور لتحسين آليات المساءلة والمساعدة على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

57- نؤكد أهمية القضاء على ممارسات الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجِّع التدفقات المالية غير المشروعة. ونؤكد كذلك أهمية تنفيذ التدابير المناسبة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لتعزيز الشفافية ومكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة، بما في ذلك جميع أشكال الجرائم المالية، والتصدي للممارسات الضريبية الضارة. ونؤكد من جديد دعمنا للتعاون الدولي، وتعزيز المؤسسات الوطنية والالتزام بالتدابير الدولية المعمول بها لضمان الشفافية الضريبية، ومكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وندعو إلى تنفيذ هذه التدابير بطريقة عادلة ومتوازنة لا تمييز فيها.

58- نكرر دعوتنا إلى تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، مع التسليم بقلق بأنه لا يوجد حتى الآن أي منتدى عالمي شامل قائم بذاته ومخصص للتعاون الضريبي الدولي على المستوى الحكومي الدولي.

59- نعرب عن قلقنا من احتمال أن تتأثر اقتصادات البلدان النامية سلباً من جراء الضرائب المفروضة على تجاوز حدود انبعاثات الكربون والحواجز التجارية غير الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة بحجة التصدي لتغير المناخ.

60- نشدد على أن عدم الاستثمار في الوقود الأحفوري يجب أن يراعي الظروف الوطنية للبلدان النامية، التي لها الحق في حيز إنمائي وفي المزيد من الوقت والدعم الدولي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في التحول إلى أشكال الطاقة غير الأحفورية، في سياق الإنصاف بين الدول. فالنُهُج التي تناسب الجميع وتتجاهل الظروف الوطنية ليست نُهُجاً عادلة وستؤدي إلى صعوبات اقتصادية وإلى فقدان الوظائف في البلدان النامية وتتركها وفي حوزتها أصول عالقة.

61- نؤكد من جديد أن البلدان النامية تواجه تحديات هامة في قياس التدفقات التجارية غير المشروعة وتقييم أثرها على تعبئة الموارد لأغراض التنمية خصوصاً وعلى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية عموماً. ذلك أن التجارة غير المشروعة تطرح تهديداً ثلاثي الأبعاد على تمويل التنمية يتمثل في: مزاحمة النشاط الاقتصادي المشروع، وحرمان الحكومات من عائدات الاستثمار في الخدمات العامة الحيوية، وزيادة

تكاليف تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال محو التقدم المحرز من قَبل. ومن ثم، فلا بد من مساعدة البلدان النامية في التصدي لهذه التحديات.

62- نقرر ما يلي من أجل تمكين مجموعة الـ 77 والصين، ولا سيما فرع جنيف، من التصدي للتحديات المذكورة أعلاه وتحقيق الطموحات المحددة:

63- أولاً، ينبغي أن يركز فرع جنيف على القضايا الاستراتيجية التي تواجه البلدان النامية من أجل المضي قدماً بتفكيرنا الجماعي وعملنا الجماعي. لذا، فإن منتدى غاماني كوريا، الذي أنشئ بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين المشتركة لمجموعة الـ 77 والأونكتاد، هو خيرُ مَن يمكن أن يؤدي دور الآلية الرئيسية المعنية بتحضيرنا للمستقبل، بما في ذلك للذكرى السنوية الستين المشتركة للمجموعة والأونكتاد. وندعو فرع جنيف إلى التعاون مع الأونكتاد ومركز الجنوب، وكذلك الأصدقاء الآخرين في جنيف، في تنظيم دورات المنتدى العادية على مستوى رفيع. وسيُكرَّس المنتدى للتركيز على المسائل الاستراتيجية التي تهم البلدان النامية بهدف ترجمة هذه الأفكار إلى إجراءات من خلال اتفاق حكومي دولي في إطار الأونكتاد وخارجه.

64- ثانياً، ندعو إلى الاستفادة، بالتعاون مع الأونكتاد والأصدقاء الآخرين في جنيف، مثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، من العمل الهام الذي تضطلع به مبادرة الفقرة 166، التي توفر التدريب لخبراء مجموعة الـ 77 والصين، بما في ذلك خارج جنيف، إن أمكن، وذلك لتمكين المجموعة من تناول القضايا الإنمائية الرئيسية على نحو أفضل وأكثر استراتيجية من خلال اتخاذ إجراءات جماعية أكثر فعالية سعياً لتحقيق أهداف المجموعة.

65- ثالثاً، ندعو فرع نيويورك، إلى جانب فروع المجموعة الأخرى، إلى تعزيز التعاون بغية إقامة روابط أوثق بين الأونكتاد والجمعية العامة للأمم المتحدة في صياغة قراراتها المتعلقة بالتجارة والتنمية، وكذلك إلى بدء مشاورات بشأن النظر في إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لكي يوفر منبراً لمناقشة كيفية التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، مع مراعاة السياسات والأولويات الوطنية. ويمكن أن يكون مؤتمر قمة الجنوب الثالث المقبل بمثابة نقطة انطلاق لهذه المبادرة، ويمكن أن يقدم مؤتمر القمة تقريره الأولي خلال اجتماع وزاري تعقده المجموعة بمناسبة الذكرى السنوية الستين المشتركة للمجموعة والأونكتاد.

66- ندعو جميع فروع مجموعة الـ 77 والصين إلى المساهمة في تنفيذ القرارات الواردة في هذا الإعلان، وإلى اتخاذ قرار يؤيد إنشاء آلية، في إطار فرع جنيف لمجموعة الـ 77 والصين، لرصد تنفيذ القرارات الواردة في هذا الإعلان وتقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ 77 والصين، المزمع عقده على هامش الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.